

والذي مسلم يطلق المعاصم وأما من حيث العدالة والضبط فلا
الرجال الذين تكلم بهم أهل الجارية منهم من مسلم سوى الجارية
لم يكلموا غيرهم بل غلبهم من مشركي الذين أخذ عنهم
وما وجد فيهم من خلاف مسلم في الأثرين وأما من حيث عدم
الشذوذ والأعلال فلا من انتقد على الجارية من الزهاد
أقربا انتقد على مسلم كعناصير إقناع العلماء على الجارية
كان أجل من مسلم في العلوية وأعرف بصناعة الحديث منه وأن
مسلماً تليده ويزججه ولم ينزل بسننه وببشرائه فمن
قال بالورقة لولا الجارية لما دار في مسلم ولا جاء وأما ما نقل عن
ابن علي النيسابوري أنه قال ما تحت أويم السماء الصريح من كتاب
مسلم فلم يصح بكونه صحيح الجارية لأنه إنما نقل وجود
كتاب الصريح من كتاب مسلم إذ المعنى إنما هو ما يقصده صيته
أقول ومن يفضل من بعض المخالفين على صحيح صحيفتي
الجارية **فإنما مراده ترتيب** أي حسن سياقه **ووضعه**
أي هودته في الترتيب وجمعه طرق الحديث في موضوع واحد
بأسانيد المتعددة والمخاطبة المختلفة فإنه **تراخا** ذلك
وأنقله مسجلاً تناوله بخلاف الجارية فإنه قطع في الإرباب
بسبب استنباط الأحكام من أورد كثير من غير منظم
وإذا ما مسلم بذلك فللجارية في معانيه من الفضل
ما ضمنه في إروابه من التراجم التي هي من الأثر ولم يفتح
أحد منهم بأن ذلك راجع إلى الصحبة التي الكلام في ذلك
أضحو لرواه شاهد الوجود وقد رصف بعض الحفاظ أو قال
تنازل عن قول الجارية ومسلم **لديها** في الفضل كان المتقدم
فقلت لقد دعا في الجارية صحته **ل** كما نطق في حسن الصانع مسلم
ونقل عن بعضهم إن الكتاب بين سوء والله أعلم وانتقدوا

ومن يفضل مسلماً فاعلموا
ترتيبه ووضعه تراخا
وانتقدوا

عقروا

اعتز من جماعة من الحفاظ كالدارقطني وأبو ذر الهروي وأبو علي
الغضائري وأبي مسعود الدمشقي وغيرهم **عليهما** أي البخاري
ومسلم **ليسيراً** من إحداهما بأنه غير صحيح وعند ذلك لا قدمه
عن الحفاظ ابن حجر مائة وعشرون حديثاً مشتركاً في الثمانين
والثلاثين وأخص البخاري بثمانين الأشيبت ومسلم بما يثبته
وقد أصيب عن ذلك بأن ما صنف من إحداهما منبئ على
بطلان غير تارخه **فكفرى** عن الحفاظ المحتتمين جميعاً **تحوها**
من جهتها **ونصير** إليها فقالوا بما معناه لا ريب في تقدم
الشيخين على أهل عصرهما ومن عدله ومعرفة الصحيح والمعلل
وهذا لا يجزيان من الحديث إلا ما عدله له أوله علة غير مؤثرة
عندهما فيستدرك بوجه كلامه من التمسك عليهما يكون قوله
معارضاً للصحيح **بأ** وللاسيب في ذلك مما عليه غيرها فيندفع
الاعتراض بجملة الروايات المتقدمة منها سنة اقتسام
الأول ما يختلف فيه الرواة بالزيادة والنقص من رجال
الاسناد فإن آخر في صحة الطريق المزيين وعنده الناقد
بالتأنيص فهو مردود لأن الزيادة في مثله لا تضار والعكس
فإنما آخر في مثل ذلك حيث له سائغ وعاصد وصفه ترتيباً
في بجملة فتوى ويكون الصحيح وقوم من حيث المجموع الثاني ما
يختلف فيه الرواة لتغيير رجال بعض الاسناد والجواب
عنه أن أئمة أجمعوا في التعليل لجرد الاختلاف في غير تارخ ولا
يوجب الضعف والادعاء خرج الشيخان لما تقرر الثالث
ما نغز بعض الرواة بزيادة لم يندرها الاكثر والاصنط
وهذا لا يؤثر في التعليل به حيث لم ينعذر الجميع الرابع ما تنفر
به بعض الرواة من ضعف وليس في الصحيحين حتى هذا
القبيل غير صدق ميثاق بنين أن كلاهما قد توبع في الحاشية

عليها يسيرا
فكفرى تحوها انصير

